اسقاط موضوع عضوية اسرائيل في الامم المتحدة » (رأ ، ١٩٧٥/٨/٢) .

وتطرقت بعض الدوائر والشخصيات الاسرائيلية الى الاجراءات التي ينبغي على اسرائيل اتخاذها عند طردها من الامم المتحدة او تعليق عضويتها ، فاعلن اهرون ياريف انه « لا ينبغي على اسرائيل ان تهدد باتخاذ اجراءات معينة ، واعتقد اننا مطالبون بان نشرح لماذا لا يجب ان يتم شيء من هذا القبيل لانه يناقض المبادىء التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة » (رأ ، ١٩٧٥/٧/١٤) .

أما يوسف تكواع فقد اقترح « انه في حال نجاح العرب بمبادرتهم يتوجب علينا ان نستغل الفرصة لتصفية بعض الحسابات . لقد فرض علينا ، مثلا ، الاطار الحالي لمؤتمر جنيف ، وهذه حقيقة تاريخية . كنا دائما نريد مفاوضات مباشرة ، وكنا دائما نعارض اشتراك الدول العربية في جبهة واحدة تقف امامنا في المفاوضات ، كما كنا نعارض دائما في الاشتراك بمفاوضات سلمية مع الدول الكبرى . واعتقد انه من الافضل ان نبدل هذه الشروط وكذلك اطار مؤتمر جنيف حيث المفاوضات مع الدول العربية . لقد فرضت علينا التسويات المتعلقة بقوات الامم المتحدة ، فاسرائيل لم تبادر بفكرة دخول هذه القوات ، كذلك ليس سيئا ان تقوم اسرائيل كنتيجة لتعليق عضويتها في الامم المتحدة باعادة ترتيب علاقاتنا مع هذه القوات » (دافار ، ١٩٧٥/٨/١) . ولسبب ما ينسى تكواع ان اسرائيل هي التي تهتم عادة اكثر من غيرها بتجديد فترات عمل هذه القوات في المنطقة .

اما النائب شموئيل تامير (من ليكود) فقد علق على امكانية طرد اسرائيل من الامم المتحدة بقوله : « ان طرد اسرائيل من الامم المتحدة هو بمثابة وضعها خارج القانون الدولي » (معاريف ، ٢٤/٧/١٩٧٥) .

لقد اطلقت التصريحات الاسرائيلية الرسمية التي اشرنا لها ، والتي تهدد بوقف المفاوضات ، في اعقاب مؤتمر جدة واستمرت طوال الفترة التي انعقد خلالها مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في كمبالا — وركزت كلها على التهديد بوقف المفاوضات وتعليق موافقة اسرائيل على التسوية الجزئية .

ومن هنا لوحظ (كما ورد في اجهزة الاعلام الاسرائيلية) ان حماس الوفد المصري لطرد اسرائيل قد فتر في مؤتمر كمبالا ، مما جعل هذا الوفد يقدم مشروع قرار للمؤتمر بهذا الشأن قبل ان تحدد وفود الدول المشتركة فيه موقفها من مشروع قرار طرد اسرائيل الذي اقترحته م.ت.ف وتبنته ليبيا . ومشروع القرار المصري ، وان كان قد طالب بتعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة ، شجع في الوقت نفسه دولا افريقية عديدة على رفض مشروع القرار الليبي ، كما شجع دولا اخرى على رفض المشروعين . وقد اعتبرت معظم الوفود مشروع القرار المصري مشروعا معاكسا .

ولاحظت صحيفة دافار (١٩٧٥/٨/٣) شبه الرسمية ان وسائل الاعلام المصرية تتخذ جانب الحذر ، بما يختص بتعليق عضوية اسرائيل ، وتحاول في الواقع ان تبرر دوافع الدول الافريقية — زائير ، غابون ، كينيا ، اثيوبيا ، ليبيريا وسيراليون — التي عارضت المشروعين في كمبالا . كما ان عددا من المعلقين المصريين ، وبينهم رئيس تحرير صحيفة الاهرام القاهرية اوضحوا يوم ١٩٧٥/٨/٢ ان هناك اسبابا وجيهة للتفكير مرتين في مشروع تعليق عضوية اسرائيل ، لان هذا قد يؤدي الى عدم التزام واحترام اسرائيل لقرارات المنظمة ، وقد يجعل اسرائيل تحصل على تأييد عالمي واسع ، او قد ينتهي الامر بفشل عربي ذريع في التصويت . ومع ذلك يقول بعض المسؤولين المصريين ان التهديد بتعليق العضوية سيبقى قائما ، اذا لم تتحقق تسوية جزئية مع مصر في المستقبل القريب .

« لقد كان القرار الذي اتخذه مؤتمر كمبالا انجازا اكبر بكثير من قرار الزعماء الاشتراكيين في ستوكهولم ، ففي اوروبا اعلنت دول السوق الاوروبية المشتركة معارضتها للمشروع العربي ، اما في افريقيا فقد فشلت الدبلوماسية العربية بسبب الاختلاف حول مشروع طرد اسرائيل او تعليق عضويتها » (معاريف ، ١٩٧٥/٨/٣) .

حملة اعلامية واسعة

في اطار الحملة الاعلامية الواسعة التي تقوم بها اسرائيل لمواجهة الجهود العربية لطردها من الامم المتحدة او تعليق عضويتها فيها ، « اوفد رئيس الحكومة يتسحاق رابين يوم ١٩٧٥/٨/١